

منهجية القيادات العليا
في
أصلاح الواقع الفاسد
وتوجيه المؤسسات الحكومية

أعداد

حسن عباس علوان
ماجستير / علوم اقتصادية
م . مدير قسم السياسة الضريبية

٢٠١٣

المقدمة

لا يمكن لأي مؤسسة اقتصادية في القطاع العام أو القطاع الخاص ولا أي هيكل تنظيمي أو اداري مهما كان حجم موردها البشري وفي أي بلد متقدم كان او متخلف أن لا تكون أهدافها والغاية من كلفة وجودها غير التأثير والمساهمة في تحقيق الإصلاح وتجنب الفساد وتطوير الأقتصاد الكلي أو الجزئي كما ان هذا لا يمكن تحقيقه من دون اسباب ومقومات وقدرة عالية في التشخيص الدقيق للواقع المتخلف فكيف في بلد مثل العراق يمتلك كل مقومات الإصلاح والتطور من موارد بشرية عاطلة وموارد مادية غير مُستغلة ، ورغم الدراسات التي بحثت طرق واستراتيجيات النهوض بالواقع الاقتصادي ورغم الجهود الجبارة والنفقات الكبيرة التي تبذل في الرقابة على الاداء ومتابعة الخلل فاننا لا نجد تقدم او تغيير ملموس يتناسب مع حجم هذه الامكانيات المتوفرة في العراق وهذا ان دل على شيء فانه يبين الفساد المستشري في كافة تفاصيل ومفردات المورد البشري العامل والمشارك في بناء الهيكل التنظيمي للمؤسسات الحكومية بكل مستوياتها الوظيفية وبالخصوص المستوى القيادي او الموظفين في قمة الهرم الوظيفي ومن هنا لابد من تطبيق الخطط الاستراتيجية والاليات والوسائل المطلوبة لتحقيق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي السياسية بالاعتماد على إمكانيات الوزارات الأخرى والبدء برسم الخارطة الاقتصادية من خلال التوجه والرؤية الصحيحة للقيادات العليا في قمة الهيكل الوظيفي وتأثيرها في السياسة المالية التي تعد عصب الحياة الاقتصادية والاداة الفنية القادرة على الاستجابة والتاثير بكل المتغيرات الموجودة والمستجدة في الوقت نفسه فضلاً عن تحسين وضع الخارطة السياسية لتحقيق المفهوم الشائع الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة والمفقودة في العراق عملياً .

المشكلة التي يعالجها البحث :

يعالج البحث تخلف رؤية وطرق القيادات العليا وضعفها في ادارة الواقع الفاسد وتحقيق الإصلاح والتي جعلت الخسائر المادية والاجتماعية والسلوكية لمنظومة المؤسسات الحكومية كبيرة ومؤثرة في ميادين الواقع السياسي والاقتصادي الذي سرعان ما ينهدم إن بقي على هذا الحال و في اقرب وقت ممكن.

فرضية البحث :

ظاهرة الفساد لها اسباب معقدة ومركبة وتخضع لاجتهادات واهواء المفسدون وسلوكهم و ولاءاتهم وانتماءاتهم وتخدم مصالحهم الخاصة فهي ازمة نابعة من واقع القيادات والادارات العليا المسؤولة عن ادارة نشاطات جميع الحلقات الادارية الوسطى والدنيا عليه يتطلب حلها تطبيق منهجية علمية حديثة تتميز بالتكامل والشمولية وعدم احداث نتائج سلبية ثانوية من تطبيقها ولا توجد مثل هذه المنهجية الا في كتاب الله القران الكريم كونه الاقرب الى النفوس والاعتقادات التي يتميز بها المورد البشري والاقدر في تشخيص المشكلة واكتشاف تداعياتها واسبابها واولوية الاليات التي يجب تطبيقها اولاً.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

ينطلق البحث من واقع أزمة الفساد الحالية في العراق وللفترة الزمنية ٢٠٠٣ وجذورها الماضية والى سنة ٢٠١٣ وما بعدها كونه يعالج ازمة ومشكلة رئيسية بطريقة تشخيص استراتيجية منهجية وضعية غير الطرق التقليدية والاكاديمية.

المبحث الاول

واقع الاقتصاد العراقي ٢٠٠٣ - ٢٠١٣ :

في هذا المبحث نتناول الفترة الماضية ونتائجها الاقتصادية المتحققة وذلك من خلال النظر الى واقع الاقتصاد العراقي الذي باتت مؤشراتته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واضحة ومكشوفة للجميع من خلال النظر الى هذا الواقع الذي يدور في فلكه الاقتصاد العراقي.

وعليه يجب أن ندرس أهم الأسباب الاستراتيجية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بدور مجلس الوزراء ومسؤوليته وصلحياته وتأثيره في نمو الاقتصاد العراقي وبناء أهم مرتكزاته الاقتصادية والاستراتيجية ، ومهما كانت حركة الاقتصاد والسياسة المالية التي أتبعها وزارة المالية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٣ فهي لا ترتقي الى عين الرضا والقبول وفق المقاييس العلمية والموضوعية وما تتطلبه تلك المرحلة الصعبة من النهوض.

فقد كانت سياسته الرئيسة هي إجراءات تقليدية دون نظرة استراتيجية فاعلة ومؤثرة في بناء الاقتصاد العراقي وحيث جاءت الأزمات دون معالجات والحلول العلمية مهملة وكما هو واضح من بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت باباً للانتقاد والأزمات وفي مجالاتها الكثيرة وسنتطرق الى أهمها من حيث الأولوية والتأثير المباشر وكما يلي :

١ : الفساد الاداري والمالي ودور الجهات الرقابية في بناء الاقتصاد العراقي :

يعد الفساد الاداري والمالي ٢٠٠٣-٢٠١٣ من أهم الاسباب التي عرقلت تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في أغلب مفاصل الحياة الاقتصادية ومختلف السياسات الاستراتيجية والمالية للبلد رغم تعدد الجهات الرقابية المسؤولة عن هذا المؤشر والتي حاولت معالجة الفساد الاداري والمالي مثل :

- ديوان الرقابة المالية.
- هيئة النزاهة ودوائرها.
- منظمات المجتمع المدني وشبكة الأعلام.
- لجان النزاهة في مجلس النواب والمحافظات.
- مكتب غسيل الاموال في البنك المركزي العراقي.
- مكتب تنسيق دولة رئيس الوزراء لشؤون الرقابة.
- المؤسسات القضائية.

- لجنة النزاهة في مجلس النواب.
 - المجلس المشترك لمكافحة الفساد.
 - مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات والهيئات والدوائر.
- علماً أن جميعها تتميز بصلاحيات وأمتيازات قانونية ومالية لا تتوفر لدى الدوائر الأخرى وتكف الموازنة الاتحادية اموالاً طائلة دون مقابل او مردود إيجابي سواء في تحقيق الاصلاح او استرداد الاموال الداخلة في الفساد.

٢ : المؤشرات الواقعية للفساد :

يمكن وضع العراق حسب الفساد في ترتيب الدرجة (١٧) من (١٨) دولة عربية كما ان ترتيبه في العالم من بين (١٨٠) دولة بعد الصومال والميانمار حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية التي مقرها برلين. عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، ٢٠٠٨.

كما يمكن تحديد أهم المؤشرات الدالة على الفساد من خلال الأحداث الواقعية في الاقتصاد العراقي وأهمها ما يأتي :

١. أنتشار ظاهرة حرق الملفات والاوليات في مؤسسات حكومية تتعلق بقضايا فساد أداري ومالي مثل (وزارة الصحة والبنك المركزي والنفط وهيئة التقاعد وغيرها) والتي تتحمل مسؤولية نفقات أعمارها في النهاية وزارة المالية.
٢. هجرة أو استقالة الكثير من المسؤولين عن قضايا فساد أداري ومالي.
٣. الضبابية وعدم الشفافية في توضيح سياسة المؤسسات المالية والاقتصادية بشكل صريح وواضح أمام الوزارات ذات العلاقة بالموضوع ولو في موضوع التنسيق على الأقل.
٤. التعيين بدون معايير علمية واضحة وأنتشار ظاهرة تقديم الشهادات المزورة.
٥. تخلف الاقتصاد العراقي وتبعيته الواضحة لاقتصادات البلدان المختلفة في تطورها الاقتصادي ، وفي أغلب قطاعات و وزارات الدولة المنتجة والمحقة للأيرادات المالية كالزراعة والصناعة والخدمات والصحة والتربية والسياحة وغيرها.
٦. ان المؤسسات الرقابية تعالج ازمة الفساد المالي من النتائج وغالباً ما تهمل الاسباب الحقيقية التي تقف وراءها ، فالفساد المالي سببه فساد أداري وهذا الأخير سببه فساداً في المنهج والعقيدة والنفس

- البشرية لان الادارة في مؤسسات الدولة العراقية تمثل الموقف القيادي المسؤول عن تنفيذ جميع حركات النشاطات المالية والنقدية الجارية منها والاستثمارية.
٧. لم تشهد الوزارات تغيير واضح ومهم في معالجة القيادات الادارية المسببة للفساد المالي في هذه الوزارة او تلك الهيئة وغيرها.
٨. أن الأسلوب المتبع في العمل لدى الأجهزة الرقابية هو الاسلوب التقليدي المحاسبي بعيداً عن دراسة الجدوى الاقتصادية من المشاريع المنجزة ، وعليه لا نجد جدوى اقتصادية مهمة من الانفاق الذي تخصصه وزارة المالية للمؤسسات والوزارات الاخرى سواء منها المنتجة والمحقة للأيرادات أو غير المنتجة رغم تطابق النفقات مع التخصيصات من الناحية الحسابية أو المحاسبية.
٩. زيادة الكلف والنفقات وقلة الأرباح والأيرادات في معظم النشاطات التي تؤديها المؤسسات الحكومية.
١٠. التخلف الواضح في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأستقرار الأمني والسياسي و هذه المؤشرات جميعاً باتت واضحة ليس للمهتمين والمتخصصين فقط بل لجميع المواطنين العاملين في مختلف الأنشطة والاهتمامات والمسؤوليات البسيطة او المعقدة ناهيك عن تشويه الارقام وعدم الشفافية في توضيح هذه المبالغ التي تدخل في مجال الفساد والارهاب الاقتصادي (أصبحت لغة الارقام مهمة وضرورية للدول المتقدمة التي تحسب وتخطط وتستنتج لكل دينار يخرج من نفقاتها التشغيلية او الاستثمارية) أما في العراق فقد باتت المؤشرات واضحة ولا تحتاج للارقام في معرفة السلبية التي تتميز بها السياسات والنشاطات الاقتصادية.

٣ : السياسة الاقتصادية والمالية في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٣ :

لم نلاحظ طيلة الفترة الماضية سياسة إقتصادية إستراتيجية واضحة بل مجرد توجهات وخطط جزئية هنا وهناك في مفاصل الاقتصاد وقطاعاته حتى لم تكن منسقة ومترابطة مما جعلها متضاربة ولا تسير وفق منهج وهيكل إقتصادي إستراتيجي وان متابعتها ومعالجة الخلل فيها بات أمراً صعباً لا يمكن التوصل الى مقدار المنجز منها ولا امكانية التواصل والتكامل من فترة الى أخرى وخاصة لو اختلفت او تبدلت القيادات الادارية في هذا القطاع او الوزارة او تلك وعلى وجه التحديد في الدورات الانتخابية.

وعليه جاءت السياسة المالية التي تتبعها وزارة المالية هي الاخرى مسيسة وفق تلك الاستراتيجية غير المتناسقة مما أربكها فأصبحت سياسة مالية ضعيفة في إحداث اي تغيير اقتصادي مطلوب وهي مسؤولة مجلس الوزراء الذي يمثل مركز السلطة والقيادة على الوزارات الاخرى كافة اولاً و وزارة المالية التي لها روابط اقتصادية أمامية وخلفية مع بقية الوزارات والدوائر والهيئات الحكومية وغير الحكومية وهذا ثانياً ، فوزارة المالية مسؤولة عن اعداد الموازنة في كل سنة لسد النفقات الجارية والاستثمارية في العراق ، مما يجعلها في موقع المسؤول بعد مجلس الوزراء عن المال العام وحركة الاقتصاد الكلي والجزئي في العراق قبل غيره من الوزارات الاقتصادية (الخدمية منها والأنتاجية على حد سواء) ، إذ لم تستجب سياسة مجلس الوزراء ووزارة المالية في هذه الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣ لكثير من المتغيرات الجديدة كتمويل الارهاب والتخريب الاقتصادي والاجتماعي ووضع الرجل المناسب في المكان غير المناسب وسياسة الاغراق وتبعية الاقتصاد العراقي الى اقتصاد الدول المجاورة وتخلف القطاعات الاقتصادية الانتاجية مثل الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها من الافرازات السلبية وتفصيلها المتمثلة بالبطالة والبطالة المقنعة وأنخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وزيادة نسبة النفقات الجارية وضعف القوة الشرائية للدخول وظهور الفوارق الطبقية بين شريحة الموظفين وهذا يعكس عدم القدرة على الاستجابة والمرونة لأمتصاص الآثار السلبية ومواجهتها.

٤ : الاقتصاد العراقي (تبعيته) :

رغم قوة الاقتصاد العراقي الغني بالموارد الاقتصادية المتعددة الجوانب ففيه الموارد النفطية والموارد الزراعية والصناعية والطبيعية والسياحية (الطبيعية منها والتاريخية والدينية) المهمة إلا انه ظل اقتصادا تابعا وعاجزا عن معالجة الفساد وسياسة الاغراق التي دمرت ابسط محفزات الصناعة العراقية والمنتجات الزراعية التي تسد حاجة السوق ، مما جعل الاقتصاد العراقي يعتمد على الايرادات النفطية بنسبة كارثية جعلته مستهلكا يدفع من جيوب النفط ! وهو غير قادر على استغلال ثرواته الاخرى وأصبحت الكثير من الانشطة والوزارات المفترض ان تكون انتاجية عبئا على ميزانية الدولة بدلا من رفدها بالايرادات المالية كما أن الميزانية تعتمد في نفقاتها على ايرادات النفط وسياساتها الضريبية والمصرفية والمالية التقليدية لسد النفقات الجارية المتزايدة المتمثلة برواتب الموظفين واعدادها المتزايدة ناهيك عن البطالة المنتشرة التي لم تنتهي لها فرص العمل التي اخذت طريق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وكسب رواتبها المالية من دون فائدة عكسية وحل جذري لهذه المشكلة.

فمتى يحقق الاقتصاد العراقي نموا في هذا المجال او ذاك ؟

ومتى تحقق التنمية الاقتصادية وتوسيع البنى الارتكازية التي تتدثر سنة بعد سنة اذا لم توضع خطة اقتصادية استراتيجية شاملة ومنسقة من قبل مجلس الوزراء ولم يحاسب المقصر اذا اثبت عدم كفاءته في التخطيط والتنفيذ لتحقيق الأهداف المرسومة ؟

فالفساد له تكلفة اجتماعية واقتصادية باهضة وانه يعمل على تاخير عملية التنمية وتحقيق الازدهار للشعوب ويقوض بناء الديمقراطية ويقلص مجال دولة القانون والمؤسسات وان محاربه تصبح مسألة إجتماعية شاملة تمس جميع القطاعات وتضم الوسائل الممكنة كافة وفي أقرب وقت ممكن دون تأجيل . عبد الحسين ، دور الاجهزة الرقابية في مكافحة الفساد .

المبحث الثاني

الآفاق المستقبلية للاقتصاد العراقي :

هل يمكن للاقتصاد العراقي ان ينهض ابتداءً من عام ٢٠١٤ وفي ظل الأزمات التي مست

الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة ؟

وهل يمكن للاقتصاد العراقي ان يزدهر خلال فترة انتخابية واحدة ؟ ومن يمكنه تحمل المسؤولية الحقيقية وبشكل مباشر لاحداث قفزة نوعية في مجال الاقتصاد والسياسة المالية والنقدية والرفاهية الاقتصادية في المستقبل والحاضر ؟

يجب ان تشكل هذه الأسئلة الرؤية الاستراتيجية والسياسية لمجلس الوزراء و جميع وزارات

الدولة و وزارة المالية بالخصوص.

يمكن لمجلس الوزراء وبالتنسيق مع وزارة المالية ان يحقق ذلك كله اذا أستفدنا من الهفوات السابقة التي حصلت في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣ وبدأنا بالتفكير الجدي أولاً ودراسة الجدوى الاقتصادية ثانياً والقيام بأعداد طرق التطبيق العلمي والفعلي ثالثاً ومتابعتها رابعاً وذلك من خلال :

١. تجنب التقليد والسير بنفس الخطوات والاجراءات السلبية السابقة وخاصة ما يتعلق بالموازنة الاتحادية في جانبها الايرادي والانفاقي الاستثماري والجاري.

٢. وضع خطة استراتيجية تمثل سياسة البلد الاقتصادية ورؤيتها العامة للفساد الفكري والأداري في العراق وفي أشكاله وتداعياته كافة.

٣. تهيئة سياسة مالية متناسقة مع السياسة الاقتصادية ومسندة بأدواتها وسياساتها المصرفية والضريبية والكمركية الفاعلة والمؤثرة .

٤. التركيز على الدور القيادي لمجلس الوزراء (من خلال وبالتنسيق مع وزارة المالية وادواتها) في ضياع أي نفقات استثمارية او جارية بدون جدوى اقتصادية متحققة على أرض الواقع المنفذة من قبل الوزارات والمؤسسات الأخرى في الحكومة الاتحادية.

٥. قيام مجلس الوزراء ووزارة المالية بمتابعة الوزارات والهيئات والجهات المستفيدة من المال العام واحكام رقابتها الاقتصادية عليها من خلال استطلاع ودراسة الجدوى الاقتصادية المتحققة واستخدام معايير حديثة علمياً كأدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها الحديثة وترك الرقابة المحاسبية على عاتق المؤسسات الرقابية الاخرى (النزاهة ، والرقابة المالية وغيرها).

٦. على وزارة المالية تجنب الدور الذي أدته الوزارة في ٢٠٠٣-٢٠١٣ من خلال تقديم نفقات جارية واستثمارية دون معرفة الجدوى الاقتصادية لهذه النفقات وتأثيرها على إيرادات الموازنة العامة للدولة و (كأنها مكتب صيرفة او مصرف حكومي كبير يدار دون مراقبة تاتير سياستها المالية على مجمل النشاطات الاقتصادية ومتغيراته النقدية) كالتضخم أو البطالة وغيرها من العناصر المهمة الداخلة في معادلة التطور ومنها الفساد الإداري.

٧. ان اي فشل في رؤية وأستراتيجية مجلس الوزراء للسياسة الاقتصادية للبلد سينجم عنها فشل في نتائج السياسة المالية التابعة لها و يجب ان تكون في قبضة ومسؤولية المجلس و وزارة المالية وبأستخدام التكتيك الاقتصادي والمالي.

٨. تأسيس دائرة في مجلس الوزراء تضع خطة أستراتيجية يتولى مسؤوليتها مجلس الوزراء بالتنسيق مع وزارة المالية تكون مسؤولة عن دراسة الجدوى الاقتصادية لكل الخطط التي تتبناها الوزارات ومجالس المحافظات قبل تخصيص الاموال الأستثمارية أو التشغيلية لها وتعمل بشكل مكمل لدائرة الموازنة في وزارة المالية.

٩. تصحيح مسارات التنمية البشرية عبر منهجية القران الكريم ومعاييره المرشدة لتصحيح اخطاء المجتمع بعيداً عن نوازع النفس الأمانة بالسوء واهدافها في الانانية وتغليب المصلحة الخاصة. وفيما ياتي اهم النقاط والمواضيع المتعلقة بأفاق الاقتصاد العراقي :

١- الدور الرقابي لـوزارة المالية في تفعيل النشاطات الاقتصادية ومعالجة الفساد الإداري والمالي :

لا شك ان وزارة المالية وبما تمتلكه من ادوات السياسة المالية والنفقات التشغيلية والاستثمارية والسياسة الضريبية والكمركية و المصرفية وتنظيم عمل الموازنة في عموم البلد لا بد ان يكون لها الاثر البالغ في معالجة مسألة الإيرادات والنفقات الاستثمارية بوجه خاص والجارية بوجه عام وتأثيرها على مجمل متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي مع الأخذ بنظر الاعتبار معوقات الفساد الإداري والمالي. فالسياسة المالية ومن خلال السياسة الضريبية والكمركية والمصرفية يجب ان تكون متناسقة مع حركة التقدم الاقتصادي في البلد كما لا يمكن للاقتصاد ان ينمو ويستمر في تحقيق النمو من دون:

- متابعة ورقابة اقتصادية (وليس محاسبية فقط) .

• دراسة المؤشرات المترتبة على سياساتها المالية واثرها في تحقيق النمو والاهداف الاقتصادية خلال فترة محددة غالبا ما تكون سنة وذلك لتعديلها والتحكم بها وفق المستجدات الجديدة .
وعلى ضوء هذه المتابعة والرقابة المدروسة للنتائج المتحققة في الاستراتيجية الاقتصادية لا بد ان يكون لمجلس الوزراء وللسياسة المالية في وزارة المالية المرونة الكافية لقبض يدها او فتحها وفق التكتيك الاقتصادي العلمي المدروس لمعالجة الفساد وتحقيق الإصلاح وتحفيز المشاريع التي تساهم في تحقيق التنفيذ الصحيح للخطة او السياسة الاقتصادية للبلد والعكس صحيح وعلى هذا الأساس والتتابع يكون مجلس الوزراء و وزارة المالية قد مارسا دورهما الرقابي والأصلاحي في الاقتصاد المطلوب فضلاً عن التطبيق في ما يأتي :

- تشجيع وتحفيز المؤسسات الحكومية التي كان لها دور فاعل في تنفيذ سياسة البلد الاقتصادية وفق المطلوب دون تأثير الفساد الإداري والمالي.
- تحقيق إيرادات وانعكاسات اقتصادية على مستوى البنى التحتية او النشاط الاقتصادي.
- خلق مستويات عالية من الدخل والارياح وبالتالي توسيع حركة النشاط التجاري ومعالجة البطالة والبطالة المقنعة.
- خلق اوعية ضريبية يمكن الاستفادة منها في تحقيق عوائد ضريبية وكمركية تدخل ميزانية الدولة بايرادات جديدة وتقليل الاعتماد على النفط مع متابعة الفساد المعوق لتحصيل هذه الإيرادات.
- مواجهة سياسة البلدان المجاورة ومنها سياسة الاغراق السلعي التي اثرت سلبا على السياسة المالية لوزارة المالية وأخرت حركة النشاط الاقتصادي المحلي في البلد.
- تحسين دور الموارد البشرية والعمل وفق الجهد المبذول والكفاءة والنزاهة وتحقيق المصلحة العامة .
- تحقيق الشفافية والعدالة في توزيع الدخل وتوحيدها وفق جدول تتبناه وزارة المالية لجميع الوزارات والهيئات وتوزيع الثروات على النشاطات الاقتصادية ذات الجدوى الاقتصادية والمالية بدلا من صرفها على مشاريع تكون مساهمتها غير مجدية في الواقع الاقتصادي والمالي للبلد ، وبهذا تكون وزارة المالية قد حلت عقدة الاقتصاد وحيد الجانب الذي يعتمد على العائدات النفطية بنسبة عالية وتخفيض الاعتماد على الإيرادات النفطية تدريجيا بنسب ١٠ % سنوياً.

• تحسين عمل القطاعات الاقتصادية السلعية المنتجة كالزراعة والصناعة والعلاقة المترابطة بينهما مثل الصناعات الغذائية الزراعية.

هناك العديد من العوامل التي تسبب الفساد ومنها الاحساس بالظلم بجميع مفاهيمه التي قد تقع على الموظف مثل (الظلم وعدم العدالة في توزيع الدخول والخوف من المستقبل وصعوبة الحياة وتعقدها وانعدام الامن والفوارق الطبقيّة والجهل وغيرها) ، كما ان التغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من العوامل المهمة الأخرى التي تؤدي الى تكوين أفكار فاسدة لدى الموظفين ويولد صراعات على المناصب لا يمكن التخلص منها. ادارة السلوك في المنظمات ، تاليف جيرالد جبريبيج، وروبرت بارون. ٢٠٠٤

ويمكن ادراج نقاط جديدة وعدها من ظواهر الفساد في مؤسسات وأجهزة الدولة والتي تتطلب معالجتها باستمرار في جميع مؤسسات الحكومة التشريعية والتنفيذية و الرقابية على حد سواء وهي :

- ✓ التخلف في ادارة الوقت وتأخير أو تأجيل الأعمال مقارنة بالوقت القياسي المطلوب لها.
- ✓ الانجاز الكمي بغير النوعية الجيدة وبعيداً عن معايير الجودة الشاملة والجدوى الاقتصادية او الاجتماعية وحتى السياسية.
- ✓ توزيع المناصب وفق المحاصصة الحزبية أو الطائفية بعيداً عن التخصص والتحصيل العلمي والخبرة والعمل الصالح والنزاهة.
- ✓ عدم تطوير العمل الوظيفي والعملية وأتباع الطرق التقليدية وجمود الابداع والتغيير الايجابي.
- ✓ عدم تقديم أو وضع استراتيجيات واضحة وشفافة للعمل وبالاستناد الى دراسات الجدوى الاقتصادية العلمية البعيدة عن الاهواء الشخصية والمزاج الشخصي والبرامج القديمة.
- ✓ عدم التكامل والتنسيق وتعزيز الروابط الامامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية.

٢ - الشراكة بين القطاع العام والخاص :

تبرز أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص الاجنبي في تحسين وأصلاح الاقتصاد العراقي ولمجلس الوزراء الدور الفاعل في تحقيق وإنجاح هذه الشراكة ضمن سياسته ورؤية الاستراتيجية التي تحقق التقدم وتعالج الفساد في الوقت نفسه وكما مبين في النقاط التالية :

- تؤدي الشراكة الى اختصار الزمن وعدم ضياع حقوق المورد البشري في الحاضر والمستقبل فضلا عن تشغيل البطالة.
- تؤدي الى تحقيق تكامل اقتصادي بين المشاريع والقطاعات الاقتصادية المختلفة وفق الاولويات.
- زيادة حجم المشاريع المنفذة في وقت واحد وفي ظل موازنة محدودة.
- تقليص فجوة التخلف بين العراق والدول التي باشرت في تنمية بناها التحتية.
- ضمان حقوق الانسان في الحصول على افضل مستوى اقتصادي واجتماعي مستقر وآمن.
- إمكانية تغيير الخارطة الاقتصادية للعراق من اقتصاد احادي الجانب الى متعدد المصادر.
- التخلص من عقدة الخوف في ممارسة تجارب جديدة ومهمة ومنها تجربة الشراكة.
- تجنب التقليد والتقييد بنماذج قديمة لا تجدي نفعاً والخوف من التجارب المجدية اقتصادياً.
- استغلال الموارد الاقتصادية والمساحات الزراعية وغير الزراعية في انشاء مشاريع اقتصادية ناجحة ومتكاملة.
- تجنب الاستيرادات وتقليص كلفتها وتجنب الفساد الاداري والمالي.
- تجنب هجرة الكفاءات العلمية والمهنية واستقطابها الى العراق .
- تحفيز القطاع العام من خلال اكتساب الخبرات والتكنولوجيا والتقدم الحاصل في المشاريع

المماثلة . علوان ، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، ٢٠١٣ .

٣ - التنظيم والقيادة :

يعد التنظيم والقيادة من العناصر المهمة في العملية الاقتصادية وهو سمة مميزة تعتمد عليها القيادة التي تهدف الى نقل مجتمعاتها من متخلفة الى متطورة او من متخلفة الى أكثر تخلف اذا كان هناك خطأ في توجيهها بشكل مقصود أو غير مقصود تبعاً للمنهج او الاستراتيجية التي تعمل وفقها الإدارة او السلطات المنظمة للمورد البشري العامل في المجال الاقتصادي او المالي على حد سواء. علوان ، الاصلاح الضريبي في العراق، ٢٠٠٦ .

المبحث الثالث

رؤية القرآن الكريم في معالجة الفساد الإداري والمالي

نرى أن الفساد كسباً لحقوق مادية او معنوية بطريقة غير شرعية تتم بدافع تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وقد تكون بمجهود وأجتهاد شخصي وانفرادي او جماعي ، وهو من الجهل والظلم الذي تنطلق شرارته من فكرة الانسان بدافع من نفسه الامارة بالسوء لتكون في النهاية فعل او عمل فاسد.

وقد أتخذ القرآن الكريم آلية فريدة في بيان الفساد والمفسدين وتعدد أشكاله كما بين أسبابه ومن ثم طريقة إزالته وإستئصاله. راشد وصكر ، كيف واجه الاسلام الفساد الإداري، ٢٠٠٥.

وستتناول الموضوعات التالية التي تبين رؤية الفكر الاسلامي والمتعلقة بالفساد لتكون الانطلاقة الأساسية نحو التقدم الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والرفاهية وكما يأتي :

١- مفهوم الفساد :

يعد الفساد من الجهل الذي هو ادنى مراتب الفقر العقلي والنفسي والقلبي إذ (لا غنى بعد الايمان ولا فقر دون الجهل) عبده . نهج البلغة للامام علي .

كما ان سرقة اموال المجتمع والناس وحقوقهم المعنوية منكرًا وفق الاحكام السماوية والوظيفية التي التزم بها الموظفون والمسؤولون قبل التعيين وكذلك الاعراف الاجتماعية كافة وهي خيانة نبذها خالق المورد البشري بإشارة القرآن الكريم :

وقد بين القرآن الكريم في آياته البيّنات الفساد من الأعمال التي يتحمل مسؤولياتها الفاسدون بشكل مباشر دون غيرهم إذ ينبثق هذا الفساد من نفس الانسان و حث المفسدين بعضهم بعضاً وهم يعدونه من الأعمال التي تستحق الذكر والتضحية كما تملي عليهم انفسهم انهم أحق بهذا المال والمنصب من غيرهم فكل ينظر بعين نفسه دون معيار ورقيب :

(إن الله لا يظلم الناس شيئاًهم ولكن الناس أنفسهم يظلمون) - ٤٤ - الاعراف .

فعقل الفاسد يستجيب لنفسه الامارة بالسوء من جهة الفجور بارادة عقله واختيار نفسه دون غيره وهو المسؤول عن ذلك :

(ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها -٨- قد أفلح من زكاها -٩- وقد خاب من

دساها -١٠-) الليل .

ومهما تغير الزمان والمكان ، فإنه يوجد شيء واحد ثابت ألا وهو طبيعة البشر بكل ما تحمله من الخير والشر في آن واحد وإلى آخر عمره. أمين ، المال وطبيعة البشر ، ٢٠٠٩ .

(إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) -٣- الانسان .

ولا يمكن للفساد أن يتخلص من ظلمه لنفسه الامارة بالسوء ولمجتمعه بدون إرادة وفكر منهجي عقائدي قيادي واداري خبير يحاسب هذه النفس من جذورها لكي تتمكن من تقويم اعوجاج العقل ومن ثم القلب والنفس ووفق برامج عقائدية مسلمة للايمان فضلاً عن دورات تثقيفية محدثة بأسلوب جديد يتميز به قادة واداريون متميزون بالنزاهة وقادرون على التأثير في نفوس القيادات الحكومية على مختلف مستوياتها كما يجب ان تكون هذه الدورات ذات صلاحية في منح شهادة للمتخرج وتستمر بالمراقبة والمعالجة للمتخرجين منها وتبدأ بأعلى المستويات في القيادة (الرئاسة الثلاث) .

يعكس النشاط الأخلاقي استعداد الإنسان لأن يفرض على نفسه قاعدة معينة للسلوك وأن يختار ما يعتبره الأحسن من بين وجوه تصرف عديدة وأن التخلص من أنانيته وحقده يخلق فيه الشعور بالمسؤولية والواجب وهذه تكون في عدد قليل فقط من الأشخاص ولكنها تظل مستترة في أكثر الناس بيد أنه لا يمكن إنكار وجودها . الانسان ذلك المجهول ، تاليف الكسيس كاريل ، ١٩٨٩ .

إذ ليس للفساد حدود مكانية وزمانية محددة بل يمكن ان تنتقل بسرعة انتقال الافكار وتأثر النفوس فهو كالوباء المتفشي وهنا تكمن خطورته وفتكه بأي دولة وكيان اجتماعي او مؤسسة او وزارة مهما كانت بنيتها قوية إن لم تضع حداً له ولذا تكون مخاطره ليس على المفسدين فقط بل يشمل الساكتين عنه في جميع أركان الدولة وأجهزتها القانونية والادارية والرقابية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والسياسية على حد سواء ومن دون شك ان انهيار الدولة او الحكومة تعني وقوع من هم في قمة الهرم اولاً قبل المرتكزين في قاعدته .

٢ - العمل الصالح أداء وإقرار ينفي الفساد :

لا شك ان العمل الصالح لا يأتي من العدم بل لا بد من وجود فكرة وسلوك اولاً ثم الدافع والنية للعمل والتطبيق لهذه الافكار ثانياً فهو عكس العمل الفاسد ولا يستتون في المعايير كافة على الاطلاق فالعمل المنتج والصالح هو شعار وتطبيق يعاكس الفكر الفاسد في الهدف والمبدأ والنتائج .

أن تكوين الشخصية المتكاملة المتطورة تظهر في مجال نشاطها على الأقل في إطار أربعة أبعاد أساسية : البعد المهني والاجتماعي والأخلاقي والثقافي ، ويجب أن يكون الأداري مهنيًا ذا تأهيل عالي

في أي مجال من مجالات النشاط الذي يناسب إستعداداته وميوله ، وتتضمن الشخصية المتكاملة الأبعاد الأخلاقية بخصائصها الجمالية والانسانية والمساواة وأن تحقيق الإنسان ككائن أخلاقي مرتبط بعلاقاته الوثيقة والمعقدة مع الآخرين في إطار تختفي فيه أشكال القهر والأستغلال والتفاوت الأجتماعي ، أما البعد الثقافي فيتضمن تحقيق الانسان المثقف وان تثقيف الأستعدادات او تربيتها يعد مهم في تكوين الشخصية.الابداع العام والخاص، تاليف الكسندر روشكا، ١٩٨٩.

إذ يجب أن يكون الترفيع والعلاوات وزيادة الاجور والرواتب منسجمة مع نوع وحجم الاعمال المقدمة من قبل العاملين في دوائر الدولة كافة والتي يجب أن تدون وتقيم ولا تهضم أو تهمل من قبل المسؤولين أو المدراء.

(ولكل درجات مما عملوا وما ربك بغافل عما يعملون) - ١٣٢- الانعام.

(فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلاً ممن انجينا منهم واتبع الذين ظلموا ما اترفوا وكانوا مجرمين - ١١٦- وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون - ١١٧-) هود.

(والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين) - ٩- العنكبوت.

(لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم -٤- ثم رددناه اسفل سافلين -٥- الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجرٌ غير ممنون) - ٦- التين.

(إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية) -٧- البينة.

(وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون) -١١٧- هود.

(ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً) - ١١٢- الكهف.

(أم حسب الذين إجتزحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون) - ٢١- الجاثية.

وهذا من افضل المعايير التي يجب ان تستند اليه الرئاسات الثلاث وبالاخص مجلس الوزراء وبقية الوزارات والأجهزة الرقابية كافة في تحديد و إختيار وتزكية المسؤولين والقادة والأداريين في زمن الفساد وعمى البصيرة الذي أوقع الفاسدوين في مأزق وقع قبلهم فيه وسيقيمون على انفسم الامارة بالسوء حداً وضعوه بانفسهم على غيرهم عندما ارتكبوا جرائم فساد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٣ - التصريحات والتقارير الإعلامية البعيدة عن التطبيق :

يغلب على المسؤولين الفاسدين إمكانية التزوير والكذب والخداع وادعاء الاصلاح والتفاخر بالعمل الصالح قولا لا تطبيقا ، وشخص لنا القران الكريم هؤلاء المنافقين والكاذبين المضللين للأعلام والرأي العام بآيات عدة.

إذ يجب أن يكون التعامل مع المال أو الثروة بحيث تبقى الثروة والمال مصدراً للخير العام بدل أن ينقلب الى مصدر للبغضاء والشحناء والفساد ، أي التامل بها وفق الحاجة والكفاية.رضا ، العرب والتربية والحضارة الاختيار الصعب ، ١٩٨٧ .

(وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا إنما نحن مصلحون -١١- ألا انهم المفسدون ولكن لا يشعرون -١٢-) البقرة .

وقد استجوب القرآن الكريم هؤلاء الأمرين الناس بالبر والناسين انفسهم في مجال الخيانة والسرقة رغم معرفتهم بالقوانين السماوية والوضعية والاعراف الاجتماعية :

(أتامرون الناس بالبر وتتسون انفسكم وانتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون)-٤٤- البقرة .

(ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو الـد الخـصام -٢٠٤- وإذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد -٢٠٥- وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالأثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد -٢٠٦- البقرة .

فالجهر بالقول دون العمل يعد كذباً وتزويراً واضلاً ومقتاً كبيراً للنفس والمجتمع لتشخيصه ومكافحته :
(يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون -٢- كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون -٣-)
الصف .

تميز المفسدون في أغلب مؤسسات الدولة إجادة الخطابة والمقابلات الشخصية مع الاعلام والرأي العام والمرؤوسين وكذلك الفن في إعداد التقارير المضللة دون إمكانية كشفها بسهولة من قبل الجهات الرقابية المسؤولة وعليه يجب الانتباه الى هذه السياسة الجديدة والتمثيل الفني ، وعندما تكشف وتوضح للرأي العام سرعان ما تغطي ويسدل الستار عنها ولكن ذلك الاسلوب لا يمكن ان يدوم في كل الاحوال والظروف .

أن المدير الفعال والكفوء متأهباً ومنتبهاً طول الوقت وخاصة عند إحداث التغيير الايجابي الذي يواجه فيه مقاوموا التغيير ولكي يكون القائد الاداري فعالاً ومبدعاً للتغيير وتعني المقاومة القدرة على أن

يكون المدير فعالاً للتغيير المطلوب وقلب الواقع الفاسد حتى يكون قادراً على إدارة أفكاره ورؤيته للواقع الجديد قبل غيره. ادارة التغيير ، سلسلة متميزون ، ٢٠٠٥.

٤ - الأرشاد والتوجيه في الفكر الاسلامي :

حث القرآن الكريم مرشداً وموجهاً الجميع الى الصراط المستقيم والسبيل الصحيح والخطوط الاستراتيجية العليا التي تقومهم كما دعاهم الى العمل بها كأمة مهما كان عددها لتقف بوجه الانحراف والفساد والكارثة وهذا بدون تطبيق عملي يصبح حبراً على ورق كما حصل في التجارب السابقة وعليه لا بد من اقامة دورات مختلفة في توضيح هذا الفصل ومن جوانبه كافة تبدأ هذه الدورات بالمؤسسات القيادية ويجب اعتمادها بمنح المناصب القيادية وتقييم اعمالها ونتائجها في احداث التغيير والابداع المطلوب في تمكين الموارد البشرية من العمل الصالح وتجنب العمل الفاسد.

العلم ليس قوة معادية أو منافسة لأي شيء ولكن الجهل يعارضها لأن الطريقة العلمية أسلوب منظم لرؤية الأشياء وفهم العالم وأن كل تقدم أفرزته البشرية في دول العالم سببه الطريقة العلمية في التفكير والمعرفة وعلينا إحترام أسلوب التفكير العلمي والأخذ به كما ان التفكير العلمي ليس حشد للمعلومات والخطابات والجمال النظرية بل هو النظر الى المشكلة بالاعتماد على العقل والبرهان المقنع ومن خلال التجربة أو الدليل وهذا يحتاج الى قيادة وتحمل مسؤولية. زكريا ، التفكير العلمي ، ١٩٨٨.

ان التعليم بلا تفكير كالجهد الضائع ، وتفكير بلا تعليم أمر محفوف بأشد المخاطر ، وأن المعرفة قوة والتفكير الجيد بلا منازع هو أقصى أسلحة هذه القوة وأن التفكير الرديء هو أخطر العوامل التي تؤدي الى زوالها. علي ، العقل العربي ومجتمع المعرفة ، ٢٠٠٩.

(ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) -

١٠٤- آل عمران .

(ليؤمنوا بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من

الصالحين) - ١١٤- آل عمران .

(وأذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد ويؤاكم في الأرض تتخذون من سهولها قصوراً وتتحتون الجبال بيوتاً فأذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الارض مفسدين) - ٧٤- الاعراف .

(ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ظل

عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين) - ١٢٥- النحل .

وحت على ذكر هذه الآيات بأستمرار للتذكير وعدم نسيانها عن فكر وذاكرة وعمل المسؤول والمورد البشري.

(وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين)-٥٥- الذاريات.

(إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو القى السمع وهو شهيد) -٣٧- ق.

(ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم أولئك هم الفاسدون)-١١- الحشر.

(ولا تفسدوا في الارض بعد إصلاحها وأدعوه خوفاً وطمعاً إن رحمت الله قريب من المحسنين)

-٥٦- الأعراف.

٥ - العقوبات المفروضة على الاعمال السيئة والأفعال الفاسدة :

وضع الله سبحانه وتعالى العقوبات والتحذيرات ليري الناس عواقب افعالهم وادارتهم واقوالهم كيلا يسارعوا في نشر الاعمال الفاسدة وحث الناس والمجتمع والقادة والمسؤولين على متابعة الاعمال السيئة كما حث على معاقبة المسيء وعليه وضع المشرعون القوانين والمواد التي تعاقب المسيئين وذلك لردعهم ومخاطبة عقولهم وضمانهم لتجنب الاستمرار والتمادي قبل انزال العقوبات بهم ومن يقف بجانبهم ومن لا ينهاهم عن افعالهم ويرضى بفعالهم من المسؤولين كما ان مكافئة المصلحون وزيادة اجورهم وترفيعهم هو عقوبة للمسيئين والكسولين وردعاً لهم وعدم تشجيعهم في التأثير على الموظفين الصالحين.

وهنا تبرز أهمية توجيه الموظفين من خلال الدورات والندوات والتوجيه المستمر عن الردود العكسية للفساد على شخص وعائلة ومجتمع المفسدين في الوقت الحاضر وفي المستقبل كيلا تأخذهم العزة بالأثم ويمثلوا قلوبهم بالرين والظلام وهذه دلائل القرآن الكريم التي تحث على ردع الخطأ :

(أفمن يمشي مكباً على وجهه أهدى أمن يمشي سوياً على صراط مستقيم)-٢٢- الملك.

(أم حسب الذين في قلوبهم مرض أن لن يخرج الله أضغانهم)-٢٩- محمد.

(أيجسب أن لم يره أحد) -٧- البلد .

(يوم يبعثهم الله جميعاً فينبئهم بما عملوا أحصاه الله ونسوه والله على كل شيء

شهيد) -٦- المجادلة.

(وإن عليكم لحافظين -١٠- كراماً كاتبين -١١- يعلمون ما تفعلون -١٢-) الانفطار.

ويجب أن نتعلم من هذه الآيات متابعة الأخطاء وإحصائها ومحاسبة المقصرين بما يتناسب مع نوع وحجم هذه الأخطاء وأن حسابهم في الارض قبل السماء لان الله جنوداً لم تروها وقد خطأ من صن أن

العقاب مقرون في الحياة الآخرة فقط ولا يعلم ان الله ان مدهم ففي طغيانهم يعمهون ويملي لهم ليزدادوا
اثماً وان يحسبون انهم يحسنون صنعا.

٦ - الأوامر والنواهي الشرعية عن الفساد :

تتطلب كارثة الفساد قيادات ومسؤولين وعارفين بخطورة وأزمة الفساد وتداعياتها الادارية
والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية ممن يشخصون الحالات الفاسدة ويضعونها في ملفاتهم
حسب الاهمية وينهون عنها وعن الاستمرار والتكرار لها (وان عدم المتابعة وعدم الاصلاح هو
الفساد الاول قبل كل الفسادات الاخرى التي يغذيها ويدعمها) لذا بين الله تعالى لنا في كتابه الكريم
الكثير من التوجيهات والنصائح والبرامج الفكرية والسلوكية التي تعالج هذا المرض الذي اصاب النفس
والقلب من خلال الآيات الدالة لهذا الموضوع الخطير:

(ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين -٧- ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره
المجرمون -٨-) الاعراف.

(وزنوا بالقسطاس المستقيم -١٨٢- ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الارض مفسدين -
١٨٣-) الشعراء.

(ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون) -١٨- الجاثية.

(أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) -٢٤- محمد.

كما أمر الله بمعالجة أساس الفساد الا وهو الجهل والجاهلين وأمر الله بإبعادهم عن دائرة المسؤولين
والقرارات الادارية :

(خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين) -١٩٩- الاعراف.

(أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون) -٥٠- المائدة.

(ولا تطيعوا أمر المسرفين-١٥١-الذين يفسدون في الارض ولا يصلحون-١٥٢-) الفرقان.

وحت على الأقتداء بالمهتدين والذين يحكمون بما أنزل الله ولهم القدرة على مجاهدة انفسهم قبل
مجاهدة غيرهم :

(اولئك هدى الله فبهداهم اقتده قل لا أسئلكم عليه أجراً إن هو إلا نكراً للعالمين)

-٩٠- المائدة.

اذ ان الفاسدين يتخذون من انفسهم وأهوائهم آلهة يطيعونها من دون الله ولو القتهم في الهاوية ويعرضون عن قول الحق وما نطق الله به على السن الصالحين والمؤمنين بالتغيير الطبيعي المشروع والنزيه :

(أفرايت من أأخذ الهه هـواه أفأنت تكون عليه وكيالاً) -٤٣- الفرقان.

(وما يأتيهم من ذكر من الرحمن محدث الا كانوا عنه معرضين) -٥- الشعراء.

فغالبا ما يصد المفسدين عن ذكر الآيات التي تضع الحد للفساد و الناس على اداء اعمالهم وهم يعلمون صحتها.

وما نراه من هذه الآيات حكمة الله في تقويم الواقع واعطاء نماذج من نظريات وآليات وبرامج متنوعة ومتعددة في كيفية تشخيص المشكلة كمرحلة اولى وتحديد اسبابها كمرحلة ثانية ثم وضع الحلول والمعالجات التي تتناسب معها ثالثاً وتحديد الجهات والمؤسسات التي يجب ان تطبق عليهم هذه الاحكام الشرعية رابعاً لتكون نموذج قيادي متكامل يبدأ المعالجة والادارة الذاتية قبل غيره و ثم أخيراً متابعة آثار تطبيق القيادة لهذه البرامج والمناهج وآثارها.

الأستنتاجات

١. الفساد ظاهرة خطيرة آثارها شاملة وتداعياتها مستمرة ، تكلف الميزانية العمومية للدولة أموال طائلة ، تدمر الأقتصاد والعلاقات الاجتماعية وتنتخر أركان الدولة السياسية والامنية وتحدث الانقلابات وتخلق المعارضة الداخلية والأجندات الخارجية والتبعية وتؤدي بالنهاية الى تدمير هيكل الدولة بما فيهم المفسدون.
٢. الفساد من الامراض النفسية والقلبية التي يتعرض لها المسؤولين من الأداريين والقياديين العاملين في أجهزة الدولة والتي سرعان ما تصل لتشمل المرؤوسين.
٣. ينشأ الفساد من أسباب عدة ، بعضها الفوارق الطبقية بين الموظفين وانعدام العدالة في توزيع الدخل والمخصصات وعدم الأستقرار السياسي والأقتصادي والأجتماعي في البلد والجهل بالمستقبل وعدم إدراك خطورة الفساد على المفسدين أنفسهم والمجتمع وعدم المتابعة والاستمرار في الرقابة والمتابعة.
٤. أصبح ضعف القوانين وانعدام الامن وصعوبة تقديم الخدمات الى الموظفين والمواطنين وأبنائهم في مجالات التعليم والصحة والبنى التحتية وغيرها مبرراً غير مشروع للموظفين بشكل خاص والمواطنين بشكل عام للقنوط وعدم احترام قوانين الدولة واحداث الخرق والتقصير المتعمد فيها .
٥. ضعف الاصلاحات الاقتصادية والتخلف في القطاعات الاقتصادية والانتاجية وغير الانتاجية وتعطيل الطاقات البشرية والمادية وعدم تحقيق الاستثمارات الاقتصادية المطلوبة إذ جميعها تقدم مؤشر ودليل واضح حول وجود الفساد وان التناسب بين هذين المتغيرين يكون تناسباً طردياً.
٦. يؤسس الفساد المالي على وجود افكار وتخطيط يسبق الفساد الاداري يخص القلة الفاسدة ويضر المجتمع بأكمله.
٧. ضعف البرامج والندوات والآليات في مواجهة أسباب الفساد والإستهانة بتداعياته في اسقاط الدولة في اقرب وقت كما أن هناك تخلف في تشخيص انواع الفساد واشكاله.
٨. ضعف التنسيق بين السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة المالية والنقدية بما يسمح للفساد والمتلاعبين من تمرير غاياتهم واهدافهم .
٩. فقدان المعايير العلمية والمهنية والأعتماد على المحسوبية والطائفية والتقسيم الحزبي في ترشيح القيايين والاداريين للمناصب التي تتطلب الاخلاص والكفاءة والعلمية المهنية والتطبيقية.

١٠. أن اغلب الافكار والبرامج التي حاولت معالجة الفساد لم تنطلق من رؤية استراتيجية موفقة وصالحة بل أعتمدت على اسس شكلية ومزاجية تتخوف من قول الحقيقة العلمية وتتجنب متابعتها وكشف حقائقه.

التوصيات

١. الفساد ظاهرة بشرية يبدأ إصلاحها بتنمية الموارد البشرية في القيادات العليا أولاً وفق رؤية وأسلوب علمي منهجي استراتيجي مبرمج يتبناه مجلس الوزراء وبالإستعانة بمجلس النواب وفق مستويات ومراحل زمنية تخاطب الضمير والعقل والمنطق والواقع ، يعامل المفسدين وفق كافة المتغيرات التي تشمل الفساد مثل الجهل والكذب والنفاق والخيانة وغيرها.
٢. أن تبدأ الرئاسات الثلاث بالإصلاح وكمرحلة أولى بالأدارة والمسؤولين والقياديين في أجهزتها ودوائرها أولاً من خلال وضع المعايير والاعتبارات القانونية والادارية والاقتصادية التي يجب أن يتصف بها الاداري لتحمل المسؤولية والقيادة ، وكذلك تعيين قادة واداريين متمكنين من احداث الإصلاح السلوكي والاداري والنفسي للمرؤوسين قبل اشغالهم المناصب الادارية وأعتماذ الآليات والتفاصيل المنهجية للقرآن الكريم ونظرياته المستدامة آفة الذكر في المبحث الأخير من هذا البحث.
٣. أعتماذ مبدأ الوقاية من الفساد قبل الوقوع فيه من خلال اشراك الجهات الرقابية في المسؤولية قبل حدوث حالة الفساد و وضع العلاج لها.
٤. اعتماذ مبدأ الرقابة الاقتصادية والرقابة الذاتية والنظر الى إدارة الجودة الشاملة ودراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية في تقييم الأداء فضلاً عن محاسبة المقصرين و المسؤولين المباشرين لهم في الإدارة وفي الوقت نفسه.
٥. تأسيس دائرة في مجلس الوزراء وبالتنسيق مع وزارة المالية تهدف الى تولي مسؤولية الحد من الفساد بعيداً عن الآليات المستخدمة في السابق والتي اثبتت عجزها تنظر الى موضوع الفساد من كافة الواجهه والاشكال التي تتميز بها الجهات الحكومية المستخدمة لهذه التخصيصات ومن خلال مؤشرات واقعية.
٦. أن يكون شرط تولي القيادة والمناصب الادارية خدمة لا تقل عن ١٢-٢٠ سنة وشهادة علمية في (الاقتصاد- الادارة - القانون) وكما معمول به في اغلب الدول المتقدمة فضلاً عن تجربة علمية وعملية ومشاركات متنوعة وذات قيمة مؤثرة في العمل الاداري فضلاً عن اعتماذ معايير دستورية وتشريعية أقرتها الأديان السماوية مثل المستوى العلمي والأيمان والابتعاد عن الاغراض الشخصية وفهم الواقع والمصلحة العامة للبلد.

٧. ضرورة وضع الخطط الاستراتيجية والموازنات والتخصيصات المالية في مجلس الوزراء وبالتنسيق مع وزارة المالية من خلال النظر الى الواقع الفاسد وبما لا يوفر فرصة او منفذ للدخول في فساد اداري أو مالي.

٨. اعتماد المنجزات الكمية والنوعية كمعيار مهم في تقييم أداء المصلحين وعزل المفسدين وعلى ضوءها يتم الترفيع وتحديد الأجر والمكافأة.

٩. إيلاء موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص أهمية خاصة ومتابعة جادة في مجلس الوزراء لتحسين واقع البنى التحتية والمشاريع الاستراتيجية المحققة للإيرادات ومتابعة التنسيق بين السياسة الاقتصادية الاستراتيجية والسياسة المالية والسياسة النقدية وفق الواقع العلمي ومتطلباته.

المصادر

- (١) عبود ، د. سالم محمد . ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، دراسة في اشكالية الإصلاح الإداري والتنمية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٨ ص (١١٨-١٦٥).
- (٢) عبد الحسين ، د. احسان علي. دور الاجهزة الرقابية في مكافحة الفساد ، هيئة النزاهة ، دار الشؤون القانونية ، قسم البحوث والدراسات ص ١.
- (٣) إدارة السلوك في المنظمات ، تأليف جيرالد جرنبيرج و روبرت بارون ، تعريب ومراجعة د. رفاعي محمد رفاعي و د. اسماعيل علي بسيوني ، ط ٧ السعودية ٢٠٠٤ . ص ٤٩٦.
- (٤) علوان ، حسن عباس. الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في العراق مع إشارة الى إقليم كردستان، بحث مقدم في مؤتمر كلية الادارة والاقتصاد الثاني ، جامعة نوروز الاهلية ، ٢٠١٣ دهوك ، ص ٧.
- (٥) علوان ، حسن عباس. الاصلاح الضريبي في العراق ، مجلة مؤتمر الاصلاح الضريبي بالتعاون مع شركة بيرنك بوينت ووزارة المالية، ٢٠٠٦ ص ٢٧٥.
- (٦) راشد، د. سيف. و صكر ، د. كامل . كيف واجه الأسلام الفساد الإداري ، دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، دبي ٢٠٠٥ ص ٨٩.
- (٧) عبده ، محمد. نهج البلاغة للإمام علي ، بيروت الجزء ٤.
- (٨) أمين ، د. حسين. المال وطبيعة البشر ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٩ ص ٥.
- (٩) الأنسان ذلك المجهول ، تأليف الكسيس كاريل ، تعريب شفيق أسعد فريد، مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٩٨٩، ص ١٥١.
- (١٠) الابداع العام والخاص ، تأليف الكسندر روشكا ، ترجمة د. غسان عبد الحي ابو فخر، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٤٤ ، الكويت ١٩٨٩ ص ١٠٥.
- (١١) رضا ، د. محمد جواد. العرب والتربية والحضارة الأختيار الصعب ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ط ٣ ١٩٨٧ ، ص ١٨٣.
- (١٢) إدارة التغيير ، سلسلة المتميزون الإدارية ، مكتبة لبنان ، ط ١ ٢٠٠٥ ، ص.
- (١٣) زكريا ، د. فولد. التفكير العلمي ، سلسلة عالم المعرفة العدد ٣ ، ط ٣ ، ١٩٨٨ ص ١٣.
- (١٤) علي ، د. نبيل. العقل العربي ومجتمع المعرفة ، مظاهر الأزمة وأقتراحات بالحلول ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٣٧٠ ، الجزء ٢ ، ٢٠٠٩ ص ١٣.